كلمة السيد المدير العام

للمعهد العالي للقضاء

بمناسبة اليوم الدراسي المتعلق بالمسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية.

المنظم بمقر المعهد العالي للقضاء

يوم الأربعاء07 ماي 2025

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه وأجمعين،

السادة المسؤولون القضائيون،

السيدات والسادة المسؤولون بالمعهد العالي للقضاء.

السيدات والسادة المستشارون والقضاة.

السيدات والسادة الحضور الكريم، كل واحد باسمه وصفته، والاحترام والتقدير الواجبين له،

إنه لمن دواعي سروري، أن أفتتح أشغال هذا اليوم الدراسي، وهو الدورة التكوينية الأولى المنظمة من طرف قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية، في ظل القانون الحديث رقم37.22 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

ويطيب لي بهذه المناسبة، أن أرحب بكافة المشاركين في هذا اليوم الدراسي، سواء السادة مسير و الجلسات والمؤطرون، أو السيدات القاضيات والسادة القضاة المستفيدون من التكوين..

أيها الحضور الكريم،

ها نحن نلتقي اليوم في سياق موضوع له من الأهمية والراهنية، ما جعلاه جوهر تكوين هذا اليوم، وهو موضوع " المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية،" والذي اخترنا له كشعار: "القضاء دعامة لتحقيق الأمن البيئي".

وكما لا يخفى عليكم، تعتبر هذه المسؤولية المدنية أحد أهم الركائز القانونية التي يمكن اعتمادها لحماية البيئة، وهي من المواضيع القانونية العميقة والدقيقة، بالنظر لحداثتها وجِدّتها وكثرتها في الساحتين القانونية والقضائية.

وقد اهتم جلالة الملك محمد السادس نصره الله بموضوع البيئة، فجعله محور خطاباته في العديد من المناسبات، ومنها الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة بالرباط، بتاريخ 8أكتوبر2015 التي جاء فيها:

"لقد انخرطت المملكة المغربية مبكرا وبشكل إرادي وقوي في التصدي لانعكاسات هذه الظاهرة، في إطار مقاربة مندمجة تشاركية ومسؤولة.
ويتجسد التزام بلادنا في مجال محاربة التغيرات المناخية في التطور المتواصل للنظام المؤسساتي والتشريعي والمالي المغربي، حيث كرس دستور المملكة لسنة 2011 الحق في بيئة سليمة، وضرورة إحقاق التوازن بين متطلبات التنمية والحفاظ على جودة الحياة والبيئة التي تشكل مكونا أساسيا للثروة المادية واللامادية لكل بلد.
وفي هذا الإطار، اعتمدت بلادنا قانونا إطارا بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، بهدف دعم المكتسبات، وإدماج البعد البيئي والتغير المناخي قبليا، في كل البرامج والسياسات التنموية.
كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بناء على مقتضيات القانون الإطار سالف الذكر، الذي أعطاها قوة قانونية، حيث ستمكن هذه الاستراتيجية من تحديد إطار توجيهي شامل ومنسجم لدمج الاستراتيجيات ومخططات العمل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، القادر على خلق الثروات وفرص جديدة للشغل". (انتهى النطق الملكي السامي).

وانطلاقا من الأهمية الكبرى التي يحظى بها موضوع " المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية"، يأتي دور المعهد العالي للقضاء للمساهمة في تكوين قضاة المادة المدنية في هذا الموضوع، بهدف تجاوز ما يثيره من إشكالات قضائية، وتوحيد العمل القضائي بشأنه، ومن هنا جاءت فكرة بلورة دورة تكوينية متعلقة بهذا الموضوع من طرف قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائيّة، خاصة وأنه من المواضيع المقترحة من طرف اللجنة العلمية الدائمة بالمعهد العالي للقضاء.
وفي ختام هذه الكلمة الترحيبية، لا يسعني إلا أن أجدد الترحيب بكافة ضيوفنا السادة المسؤولون والمستشارون والقضاة الأفاضل، معربا لكم عن شكري وتقديري الصادقين

على تحملكم عناء التنقل والحضور، وعلى ما تبذولونه من جهود في سبيل إنجاح أشغال هذا اليوم الدراسي.

متمنيا أن تساهم مناقشاتكم للمداخلات التي سيتم عرضها خلال هذا اليوم، في تحقيق الهدف العام لهذه الدورة التكوينية، وهو تطوير معارف ومهارات السادة القضاة في موضوع المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية، لتمكينهم من ممارسة مهامهم القضائية بفعالية وكفاءة بغية توحيد العمل القضائي وتحقيق عدالة ناجعة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى السيد رشيد حوبابي رئيس قطب التكوين المستمر والتكوين في مجال الإدارة القضائية، والفريق العامل بمعيته، على المجهودات المبذولة لجعل التكوين المستمر بالمعهد العالي للقضاء قاطرة لتفعيل التوجهات الاستراتيجية الجديدة لتحقيق الأهداف التي أرادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وكذلك تنزيلا لتوجيهات السيد الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية التي تهدف إلى جعل التكوين المستمر بالمعهد العالي للقضاء يراهن على الجودة والفعالية والنجاعة.

أتمنى أن تكلل أشغال هذا اليوم الدراسي بالنجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.